

ان بيعت قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد ذلك لم يبرأ الا بطل وان بيعت
 بعد قبض المشتري فالشقة وان استرد البائع من البهيمه قبل الكتم بالشقة
 لم يطلت شقعة وان بدلكم بقيت الثانية ملكه المسلم والذوق
 في الشقة سواء وكذا الحر والعبد للاذون والكتاب ولو بيع السيد كالعكس
فصل في بطل الشقة بطل اكل او البعض ولو بين الوكيل وبترك
 طلب الموانة او التقدير وبالعقد من الشقة على عوض وغيره
 وكذا لو باع شقعة بمال وكذا لو قال للمختر اخذت مني بالقبض او قال
 العيقن للمؤنة ذلك فان ارد بطل خيارها ولا يجب العوض
 وبطل البره ببيع ما يشفع به قبل الكتم زها وبعت بموت الشقة لا بطل الشقة
 ولا شقة ثلث باع او بيع ارض الدركه او سام المشتري بها او اجارة
 ويجب ان يباع او يشتري ولو قيل للشقة انها بيعت بالقبض فمتم
 باه انما بيعت باقل او بكثر بلكي او رزق او عدو متار يشترط
 واكثر ثلث الشقة ولو بان انه لم يبع بغير قبض او يد
 بقبضها الفلا ولو قيل للمشتري فلان فكم في ان اذ غير ثلث
 الشقة ولو بان انه هوج غيره فله الشقة وان باعها الا
 ذراعان ولو اجانب الشقة فلا شقة له وان شراها
 سها بمن ثم شراها فان الشقة في الهم فقط وان كان
 سها ببيعها

فان اتساعها بمن ثم دفع عنه ثوابا اخذها الشقة بالقبض لاقيمة
 الثوب ولا كره الحيلة فاسقاطها عند اذ يد سوا به بقوبل وجوبها
 وعند سحر تكرو وللشقة ان حصة بعض الشقين لاحقة ببعض
 والمجازا اخذ بعض شاع بيع فقسما ولا وقع في غير جانب للملك
 ذرة الدين والشقة في مبيع سيده وبالعكس ومصحح تعليم الاب
 وارصى شقعة الصغير خلا فالتمتع ببيع بقبضه اذ قال وقوله
 رواه عن الاسام فلا قل الذي لا يتفاسر فيه **كتاب القسمة**
 هو وجه نصب شابع في عيون ويشتمل على الارز والمبادلة والافراز
 اغلب في المثلقات في الشراكة حظ القسمة حال غيب صاحب
 ولو اشتراكة فان تسمى فكل ان يبيع حصة واحدة بحصة ثلث
 المبادلة اغلب غير هذا لا يجوز ولا يبيع من غير الشراوة
 القسمة ويجوز عليها ان يطلب الشراكة متى للمنس لا في غير ذلك
 للقاضي في قبضه بزمه يستل القسمة لاجر فان لم يفعل نصب
 ككاتب يقسما بغير قبضه القاضيه وهو عدل الرزس وعندها
 عدل قد استهام باجرة الكيل والنزاع على قدر استهام المجرعان
 لهم كمن للقسمة وان لها فعدا للملازم يجب كونه عدلا باعمالا
 بالقسمة ولا يجبر انك سر على فامر واحد ولا يتر القسمة لغيره كذا